

وسائل الإعلام الرسمية .. بين نارين

رسميتها... والظهور أمام العالم بأنها محايدة وموضوعية!

خاص - آفاق برلمانية

على الرغم من كونها التجربة الأولى، التي يتنافس فيها هذا العدد الكبير على منصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم كذلك من توقعات كبيرة بأن حسم أصوات الناخبين وولائهم سيكون للعشيرة أو للحزب، بالدرجة الأولى، فإن مسؤولين في وسائل إعلام رسمية اعتبروا أن هناك دوراً كبيراً لوسائل الإعلام، المرئية والمسموعة، في تغيير رأي الناخب بمرشحه. ولذلك، فقد أعد التلفزيون الفلسطيني وإذاعة صوت فلسطين برنامجاً لتغطية الانتخابات مع بدء الحملة الدعائية في السادس والعشرين من الشهر الجاري، حسب ما أكد القائمون على هذا البرنامج.

وحسب البرنامج، الذي حصلت آفاق على نسخة منه، سيقوم تلفزيون فلسطين بتنفيذ برنامج على ثلاثة مراحل، الأولى تركز على الناخبين من خلال استفتاء آرائهم، وماذا يريدون، والثانية تغطية برامج المرشحين، والمرحلة الثالثة تنتهي بتغطية عملية الاقتراع مباشرة. وفيما يتعلق بما خصه التلفزيون للمرشحين، حسب عماد الأضر، معد ومنسق البرنامج في تلفزيون فلسطين، سيكون هناك برنامج مسجل على حلقات بعدد المرشحين، مدة كل حلقة ساعة ونصف، يعرض فيها سيرة المرشح الذاتية، وبرنامجاً الانتخابي، ونقاش لبنود البرنامج مع صحافيين ومختصين وإشراك الجمهور، وسيطلي كل مرشح دقيقة إلى دقيقتين لتوجيه رسالة ختامية للناخبين. ومنعت إدارة التلفزيون، التي أعدت البرنامج، أي مرشح من توجيه الدعوات لأي إنسان لحضور البرنامج أو الاشتراك في النقاش، مؤكدة على أن الوقت المخصص لاستضافة المرشحين سيكون بالتساوي. ويقول الأضر أن المتخصصين والصحافيين الذين سيشاركون في حلقات نقاش الانتخابات، هم من الحياديين؛ «بمعنى أنه لن يتم اختيار صحافيين قد يكونون محسوبين على تنظيم معين، أو أنهم من المؤيدين لمرشح من المرشحين». وإضافة إلى ذلك، سيكون هناك مجال للمشاهدين، بأن يتصلوا هاتفياً مع البرنامج ل طرح الأسئلة خلال مدة البرنامج.

مشهد انتخابي جديد يعيشه المجتمع الفلسطيني

ولم يشهد المجتمع الفلسطيني، تجربة الانتخابات في السابق، بشكلها المثالي، بحيث يكون هناك مناظرة تلفزيونية مثلاً، بين مرشحين أمام الحضور، وكثيراً من تجارب الانتخابات في الاتحادات الشعبية أو الطلابية، بينت أن الأحزاب خاضت هذه الانتخابات وهي تعرف ما لديها من أصوات مسبقاً، بمعنى أن العملية الانتخابية في المجتمع الفلسطيني شهدت «الحسم المسبق» وإن كان هناك تنافس دعائي خلال الحملة الانتخابية يكون من أجل الفوز بالأصوات «العائمة» التي لا تكون كثيرة على الأغلب. ويقول مدير عام إذاعة صوت فلسطين باسم أبو سمية إن تأثير وسائل الإعلام المحلية «كبير جداً على تغيير أصوات الناخبين، سواء بالاتجاه السلبي أم الإيجابي». وأضاف «بشكل علم هناك تأثير لوسائل الإعلام المحلية على أصوات الناخبين». واتفق إبراهيم ملح، مدير عام قناة فلسطين الفضائية، مع ما أشار إليه أبو سمية، وقال «وسائل الإعلام لها دور كبير في تحديد اتجاه الريح». وأضاف ملح «ليس كل الشعب الفلسطيني منظملاً في الفصائل الفلسطينية، هناك مستقلون، وأصواتهم غير محسومة لأي من المرشحين، والأحداث التي يتناقلها المرشحون مع بدء الحملة الدعائية، سيكون لها تأثير على أصوات الناخبين بكل تأكيد». وقال «لذلك، فإن الخطاب الإعلامي للمرشحين سيؤثر على أصوات الناخبين».

وبسبب هذه القناة، يؤكد ممثلو وسائل الإعلام المحلية

الرسمية، على أنهم وضعوا الخطط الملائمة لتغطية الانتخابات بـ«حيادية»، وأن يتركوا المشاهد أو المستمع ليختار ما يراه مناسباً من وجهة نظره. ولا يعتبر باسم أبو سمية أن التغطية الإعلامية لحملة الانتخابات الرئاسية، ستكون بذات الصعوبة على وسائل الإعلام، أو على إذاعة صوت فلسطين التي يديرها على الأقل. وسبب موقف أبو سمية هذا، يعود «لأن إذاعة صوت فلسطين عاشت تجربة الانتخابات التشريعية في العام ١٩٩٦، ولم تواجهها أي إشكاليات، حينما تعاملت بحيادية وأعطت كل مرشح حقه». وقال أبو سمية: «الوضع باعتقادي سيكون عادياً جداً، وعندما قمنا بتغطية الانتخابات التشريعية في العام ١٩٩٦، كانت هناك أعداد كبيرة من المرشحين، ونجحنا في عملنا ... ولن تكون لدينا مشكلة في الحيادية».

كيف ستقاس الحيادية؟

ويؤكد مسؤولو وسائل الإعلام المحلية الرسمية، على أن وسائل الإعلام الرسمية ستكون محايدة «تماماً»، وملتزمة بقوانين لجنة الانتخابات المركزية فيما يتعلق بالية التغطية. إلا أن من بين الأسباب التي دفعت أحد المرشحين للرئاسة، عبد الستار قاسم، لسحب ترشيحه، قبل الموعد النهائي بحوالي أسبوعين، كما أشار «تحيز وسائل الإعلام المحلية والعربية إلى المرشح أبو مازن». واعتبر أن هناك توجهاً إعلامياً محلياً وعربياً لدعم المرشح «أبو مازن»، كون «أبو مازن» لا يمثل حركة فتح فقط، بل يمثل السلطة الفلسطينية.

ونقل عن قاسم، في الرسالة التي بعثها إلى لجنة الانتخابات المركزية، أن هناك توجهاً إعلامياً يهدف إلى صنع رأي عام يميل لأبو مازن على حساب باقي المرشحين، ولهذا انسحب قاسم من السباق نحو رئاسة السلطة. وإضافة إلى التزام صوت فلسطين بقرارات وقوانين لجنة الانتخابات المركزية، أشار أبو سمية إلى أن صوت فلسطين سيعطي لكل مرشح مساحات متساوية، لبث دعايته وبرنامج الانتخابي. وحول ما إذا كانت إدارة صوت فلسطين تبحث موضوع الحيادية مع مراسيلها، وبخاصة أنه سيكون لهم الدور الأكبر في تغطية حملات المرشحين الدعائية، قال أبو سمية: «إنه تم التعميم على المراسلين كافة في مختلف المدن التزام الحيادية والموضوعية، والابتعاد عن الترويج لأي مرشح».

وأشار إلى اجتماع عقد مع المراسلين كافة قبل أيام، وتم بحث الموضوع والإعداد له.

وجه صوت فلسطين ملفات خاصة لكل مرشح، حيث ستتم استضافة كل مرشح المرشحين على حدة، ولمدة ربع ساعة لكل مرشح للحديث عن برنامجه الانتخابي. وأكد أبو سمية أنه لن يكون هناك أي دعاية انتخابية لكل مرشح خارج البرنامج الذي أعدته الإذاعة، ولو كانت هذه الدعاية مدفوعة الأجر. ومظلماً تواجه القنوات العربية، فيما تعلق بتغطية أخبار محمود عباس (أبو مازن)، وبخاصة أنه من ضمن المرشحين لمنصب الرئاسة، أشار أبو سمية، إلى أن إذاعة صوت فلسطين، وعلى الرغم من كونها إذاعة رسمية «فإنها لن تتعامل في تغطية أخبار أبو مازن إلا بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وليس كمرشح للرئاسة».

دعاية غير مباشرة لأبو مازن

وقال: «يمكن أن ينظر البعض إلى أن تغطية نشاطات أبو مازن بأنها نوع من الدعاية، غير المباشرة، لكن لا يمكن لإذاعة صوت فلسطين أن تتجاهل تغطية نشاطاته وتحركاته السياسية التي يدافع إليها منصبه السياسي الحالي، وليست كونه مرشحاً للرئاسة». وأضاف: «منذ الإعلان عن ترشيح أبو مازن لمنصب الرئاسة، لم نتعامل في تغطيتنا لأخباره وجولته السياسية في الخارج على سبيل المثال، بصفته مرشحاً للرئاسة، بل بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية».

حتى قناة فلسطين الفضائية، وعبر إبراهيم ملح، تؤكد على أنها ستعامل مع أبو مازن، بصفته الرسمية الحالية، ولن تتعامل من خلال تغطيتها للانتخابات مع أبو مازن المرشح، بشكل أكثر مما يعطى للمرشحين الآخرين. ويعارض ملح أن مسألة الحيادية ممكن أن تقاس فقط بالتحيز أو بالإعلان عنها، ويقول «الحيادية أو عدمها لا تحدد إلا من خلال قياس مدى التزام كل وسيلة إعلام بالقوانين والقرارات التي صدرت عن لجنة الانتخابات المركزية». وبحسب ملح، فإن الفضائية الفلسطينية «باتت جاهزة» لخوض تجربة الانتخابات، وهي التجربة

حتى قناة فلسطين الفضائية، وعبر إبراهيم ملح، تؤكد على أنها ستعامل مع أبو مازن، بصفته الرسمية الحالية، ولن تتعامل من خلال تغطيتها للانتخابات مع أبو مازن المرشح، بشكل أكثر مما يعطى للمرشحين الآخرين. ويعارض ملح أن مسألة الحيادية ممكن أن تقاس فقط بالتحيز أو بالإعلان عنها، ويقول «الحيادية أو عدمها لا تحدد إلا من خلال قياس مدى التزام كل وسيلة إعلام بالقوانين والقرارات التي صدرت عن لجنة الانتخابات المركزية». وبحسب ملح، فإن الفضائية الفلسطينية «باتت جاهزة» لخوض تجربة الانتخابات، وهي التجربة

مخيمات اللاجئين بين المشاركة في الانتخابات المحلية أو البقاء على الهامش

منذ فترة احتدم النقاش والجدل حول مشاركة المخيمات أو عدم مشاركتها في الانتخابات المحلية، التي تستعد وزارة الحكم المحلي الفلسطينية واللجنة المركزية للانتخابات لإجرائها في المجتمع الفلسطيني، وهذه الوزارة هي التي تشرف على المجالس البلدية والقروية في أنحاء الأراضي الفلسطينية كافة. أما المخيمات، فإنها تدار من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، حيث توفر الأثروا خدمات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، وتتمركز خدمات الأثروا داخل هذه المخيمات أو بالقرب منها، حيث توجد مجموعات كبيرة من تجمعات اللاجئين. وتنفق الأثروا ميزانيتها على هذه المجالات من خلال الدعم والتبرعات الذي تتلقاه من الدول المختلفة، وهي موازنة مخصصة للإنفاق على الأماكن التي تعمل فيها الأثروا، وبالذات تلك التي توجد فيها المخيمات.

وتتبع للجان الشعبية للخدمات وهي لجان طوعية تمثل كافة ألوان الطيف السياسي داخل المخيمات إلى دائرة شؤون اللاجئين، وهذه الدائرة هي من الدوائر المركزية في منظمة التحرير الفلسطينية على اعتبارها المرجعية السياسية. إلا أن العلاقة هنا ما بين دائرة شؤون اللاجئين واللجان الشعبية للخدمات تختلف كلياً عن شكل العلاقة الموجودة ما بين وزارة الحكم المحلي والمجالس البلدية والقروية، حيث توضح هذه العلاقة إلى أي مدى هناك نوع من الإدارة المركزية والمرجعية القانونية والإدارية التي تنظم العلاقة ما بين الطرفين. وما كان من دائرة شؤون اللاجئين إلا أنها التزمت بالقرار الذي اتخذته اللجان الشعبية للخدمات، وأغلق الملف، ولم تتقدم هذه الدائرة بطرح نموذج قانوني لمشاركة المخيمات في الانتخابات المحلية يحافظ على وجود الأثروا مع كامل الخدمات التي تقدمها، ويشرك المخيمات في هذه العملية المجتمعية الديمقراطية. ومن الأمور التي يعتقد البعض أنها إيجابية في عدم المشاركة في الانتخابات المحلية التي ينظمها القانون، هي:

١. إن المخيمات لا تلتزم بدفع أي نوع من أنواع الضرائب التي يتم جبايتها من باقي المواطنين «سكان المدن والريف».

٢. لا توجد جهة تصدر تراخيص بناء أو تفرض مخالفات مالية على من يقوم بالبناء بدون ترخيص (وسط الشارع مثلاً)، أو يفتتح المحل التجاري الذي يريده شخصياً.

والسؤال هنا لماذا لم يعمل أعضاء اللجان الشعبية للخدمات على تنظيم الحياة داخل المخيمات حتى اللحظة؟ إن المخيمات بحاجة لمن ينظم سير الحياة بداخلها، فلقد أصبح عدد كبير منها ملاصقاً للمدن والقرى. فإذا كان الشكل والوضع الحالي للمخيمات يعاني من أزمات كثيرة والسبب هنا لأن هذه الأزمات والمشاكل لم تجد من يضع لها الحل الجذري والشامل، وبهذا الشكل شكلت تراكمية الأزمات والمشاكل الأساس

التي ستخوضها الفضائية لأول مرة. وعلى الرغم من إعداد الفضائية للبرامج وآليات العمل الهادفة إلى إعطاء كل مرشح حقه، فإن ملح لا يستبعد الوقوع في «بعض الأخطاء». وقال: «الفضائية جاهزة لخوض غمار هذه التجربة، وقد يظهر بعض الأخطاء التي لن تكون مقصودة بالتأكيد». ويقول ملح: «هناك تداول ونقاشات داخل إدارة الفضائية الفلسطينية، وبشكل شبه يومي، في دوائر الفضائية كافة، يهدف لبلورة كل شيء من أجل تقديم تغطية حضارية ومتطورة عن التجربة الديمقراطية الفلسطينية».

مخيمات اللاجئين بين المشاركة في الانتخابات المحلية

أو البقاء على الهامش

لكافة المشكلات الصعبة والمستعصية على الحل في الوقت الحاضر، مثل: الإزدحام، والاحتفاظ السكاني، وتلاصق المباني الذي يفقد السكان أدنى حد من الخصوصيات الاجتماعية، واختفاء المرات الفرعية بين البيوت (الأزقة). إلا أن مسألة مشاركة اللاجئين بشكل عام، وسكان المخيمات في الانتخابات المحلية، وهي الانتخابات التشريعية الجديدة، حيث هناك تجربة سابقة شاركت فيها كافة المخيمات الفلسطينية، وهي الانتخابات التشريعية والرئاسية العام ١٩٩٦. وعلى سبيل المثال، فلقد استطاع ثلاثة نواب من مخيم بلاطة في محافظة نابلس من الوصول إلى المجلس التشريعي، وهذا أيضاً يعد امتيازاً لسكان المخيمات واللاجئين بشكل عام. وكذلك هناك أعداد كبيرة من أبناء المخيمات في الأراضي الفلسطينية يعملون في القطاع العام الحكومي، ويشاركون في العملية التنموية داخل مجتمعهم الفلسطيني، ومندمجون كلياً في الاقتصاد والتنمية.

وبما أن اللاجئين وبغض النظر عن مكان سكنهم، سبق لهم وأن شاركوا في الانتخابات التشريعية والرئاسية ولم يبقوا أنفسهم على هامش المؤسسة التشريعية بل كانوا جزءاً منها من خلال «لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي»، فهذا يعني أيضاً أن يقوم القائمون على إدارة المخيمات من اللجان الشعبية للخدمات والتنظيمات وكافة المؤسسات العاملة والفاعلة داخل مخيمات اللاجئين، بدراسة آليات المشاركة في الانتخابات المحلية، ووضع تصور قانوني وسياسي واجتماعي خاص بهم، يعكس حالتهم وأوضاعهم والأحوال التي سوف يترتب عليها مشاركة المخيمات في الانتخابات، وأن لا يكونوا على الهامش، لأن من يقبل لنفسه أن يكون على الهامش، يكون قد قرر أن لا يكون جزءاً من المستقبل القادم للمجتمع الفلسطيني الذي يعيش فيه ويشترك في جميع عملياته الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والتنمية.

أما مسألة الخوف والمحاذير من المشاركة سياسياً، فهناك إمكانية لخلق عشرات المحاذير السياسية غير المبنية على الأسس العلمية والقانونية، فحق العودة هو حق ثابت لا يسقط بالتقادم؛ سواء للاجئ الذي يعيش داخل مخيم طولكرم وهو أقرب المخيمات على الحدود مع (إسرائيل)، أم للاجئ الذي يقيم في كندا، فهذا الحق هو حق فردي وجماعي أكدته الشرعية الدولية والسلطة الوطنية الفلسطينية. وكذلك يجب عدم التهور والربط ما بين المشاركة في الانتخابات وتخلي الأثروا عن عملياتها. فمن خلال مشاركة المخيمات واللاجئين في الانتخابات المحلية، يصبح هؤلاء السكان جزءاً من العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الجارية داخل المجتمع الذي يعيشون فيه، ويشاركون في بناء مؤسساته، وهذا يعتمد على المشاركة بنموذج يتقدم به القائمون على إدارة المخيمات، بالتعاون مع الجهات المختصة. والمهم هنا هو المشاركة وعدم القبول بالبقاء على الهامش أو القبول بانصاف الحلول. فهل هناك أنواع محددة من الانتخابات يسمح المشاركة بها لأنه لا يترتب عليها تبعات بقد ما يأتي من وراءها من امتيازات.